آراء

استضعفوك فوصفوك

ممدوح حمادة

شهد تاريخ البشرية حركات عنصرية كثيرة تشكّلت بداية على شكل إيديولوجيات تفوّق عنصر بشري ما على عنصر بشري آخر أو على العناصر البشرية الأخرى، ثم ما لبثت هذه الحركات أن توسّعت، واتخذت أشكالاً أخرى، منها الدينية والقومية والعرقية، وانطلاقاً من الجنس أو لون البشرة أو حتى الحالة الاجتماعية الطبقية. معظم هذه الحركات، وإن ارتدت هذه الأثواب المختلفة، تشكّلت، في نهاية المطاف، من أجل تمكين فئة سياسية معينة من الوصول إلى السلطة، مستغلة ظرفاً أو مزاجاً سائداً على أرض الواقع، تستغله هذه الفئة أو الحزب، لكي تجمع حولها جماهير تشكّل لها دعماً كبيراً في الحياة السياسية، وخصوصاً في الأنشطة الانتخابية في الدول التي تسودها حياة ديمقراطية، لا تسمح بوصول الأحزاب إلى السلطة إلا عبر صناديق الانتخاب. ولذلك حين تسود ظاهرة العداء للغرباء تلمّ هذه الإيديولوجيات الناس حولها لتشكل كتلاً ضاغطة انتخابياً، وتوصلها إلى البرلمان على الأقل، وإلى قمة هرم السلطة حدّاً أقصى، وتبلغ مداها عندما تكتسب هذه الإيديولوجيات نزعة توسعية، تسعى عبرها إلى الاستيلاء على ثروات الغير وأراضيه، كما رأينا في حالة هتلر عملياً، وفي حالة أحزاب قومية كثيرة أخرى، تشنّ في أدبياتها حرب خرائط، تجعل المساحة التي يفترض أن تعود لهذا العرق أو هذه الأمّة تفوق بكثير الأراضي التي تعود إليها فعلياً. وغالباً ما تحتوي هذه الأراضي على ثروات باطنية، تدرّ أرباحاً كبيرة أو غنية بالمياه والزراعات.. إلخ. هذه الأحزاب أو الحركات الأيديولوجية لا تكتفي بممارسة العنصرية، بل تعمل على التوسع في المجتمع، عبر ممارسة مختلف أنواع الدعاية والتحريض والشحن العنصري ضد الجمهور المستضعف المستهدف. وينعكس هذا التحريض والشحن مباشرة على الشارع، حيث يبدأ الفرد الغريب بالتعرّض للتحرّش العنصري أو الاضطهاد الذي قد يصل، في أحيان كثيرة، إلى وضع حياة الأجنبي في هذا البلد أو ذاك في خطر، وإذا نجت حياته من هذا الخطر تعرّضت أملاكه وأرزاقه للأذى أو المصادرة. في أحيانٍ كثيرة، تأخذ الظاهرة العنصرية شكلاً قطيعياً غرائزياً، يظهر على المستوى الشعبي، أي ليس له سند أيديولوجي، وإن كانت الحركات العنصرية سرعان ما تستغله لصالحها، وهذا ما لاحظناه ونلاحظه بشكل واضح وجلي في التعامل مع اللاجئ السوري الذي يمكن أن نطلق عليه «عزيز قوم ذلّ» أو «الأيتام على موائد اللئام»، إذ تعرّض هذا اللاجئ للتمييز العنصري في معظم، إن لم نقل كل، دول الجوار التي لجأ إليها، وإن كانت الحكومات تمارس التسوّل الدولي على هؤلاء اللاجئين للحصول على مساعدات دولية، تستغلها هذه الحكومات عملياً لمصلحتها في غالب الأحيان.

من ناحية أخرى، نرى فئة غير قليلة من الشعوب تنسب كل أسباب فشلها إلى وجود هؤلاء اللاجئين، فهي تعاني البطالة، لأن اللاجئ أخذ مكان ابن البلد في أماكن العمل. وأسعار البيوت ارتفعت لأن اللاجئين أقبلوا عليها، وأن الاقتصاد تدمر بسببهم، وإلى ما هنالك من حجج هي في الحقيقة كانت موجودة قبل هذا اللاجئ، لا بل إن بعضهم جعل سبب تدنّي مستوى الفن في البلد اللاجئين الذين تعرّضوا للاعتداء على أرواحهم وممتلكاتهم من قطعان عنصرية هائجة. وفي بعض أماكن اللجوء تعرّضوا ويتعرّضون لابتزاز اجتماعي، مثل إجبارهم على تزويج القاصرات، وغيره من ظواهر. وترافق هذا الاضطهاد القطيعي مع حملات إذلال وتعالٍ عبر تحويل اللاجئ إلى رمز للتخلف والانحطاط، وأصبح يتم التركيز على الجرائم التي يكون أبطالها لاجئين، بينما يتم التعامل بشكل عابر مع غيرها ممن قام بها أبناء البلد. وفي مقابل ذلك، يخضع اللاجئ للابتزاز الرسمي، عبر سيف الترحيل المشهر فوق عنقه ليل نهار، علماً أن لدى المواطن السوري تجربة غنية في استقبال اللاجئين من دول الجوار الذين لم يُعاملوا من السوريين قط كلاجئين، بل اندمجوا في المجتمع السوري، وأثمرت موجات اللجوء تلك عن زيجاتٍ متبادلةٍ كثيرة، بعكس معسكرات الاعتقال التي أجبر المواطن السوري على الإقامة فيها مصارعاً حر الصيف وبرد الشتاء.

السودان درساً ومنعطفاً... وصفعة

ممدوح الشيخ

تعدّ القراءة الخطية للتاريخ، إلى حد كبير، سمة عقلية شائعة في مناخ التكلّس الفكري، وتقترن بإحساسٍ غير مبرّر بالراحة لفكرة أن العالم لم يتغير، وأن في الوسع «استعادة ضبط المصنع» كلما تغيرت «مدخلات» رئيسة في المعادلة السياسية، تستوجب توقع «مخرجاتٍ» جديدة وقبولها والتكيّف معها. وقد يكون المصير الفاجع الذي آل إليه طغاة، مثل هتلر وصدّام حسين ومعمر القذافي، درسًا في مخاطر الإصرار على أن التاريخ يسير في مسار خطّي. والقراءة الخطّية للتاريخ تعني، ببساطة، القناعة بأن ما حدث بالأمس يمكن توقع حدوثه غدًا وبعد غد و ... وقد كانت قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي، لأسباب عديدة، مخدّرة لعقود، بقراءة خطّية (مؤدلجة) للتاريخ، حتى جاء غورباتشوف، داعيًا إلى المصارحة والتغيير. وفي التجربة الصينية، شكل التغيير الكبير الذي أحدثه دينغ سياو بينج بعد حقبة ماو تسي تونغ، الخطية، المتصلبة، الدموية، منعطفًا من هذا النوع، فكانت تجربتان شموليتان من بين أكبر النظم الشمولية في التاريخ الحديث، درسًا مهمًا في ضرورة رؤية «المنعطف»!

وفي الأيام القليلة الماضية، كان واضحًا أن الانقلاب الذي قام به الجيش السوداني على الفترة الانتقالية وشريكه المدني فيها، إغراق في إنكار المنعطف التاريخي في المنطقة وخارجها، وجاء البيان الرباعي (الأنغلوسكسوني/ الخليجي) ليؤكّد أن مركبة الانقلاب اصطدمت بقوة بالحاجز الذي أنكرت وجوده، وتحوّلت «الفرصة المتوهمة» إلى «صفعة» مدوّية. والمنعطف كانت ملامحه واضحة في خطاب المرشّح الرئاسي، جو بايدن، وأصبحت ممارسة فعلية قبل أن ينتهي العام الأول في رئاسته. وتأكيدًا لما توقعته مقالات سابقة للكاتب، أسهم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) في تقارب أميركي بريطاني في القضايا الدولية، كشف بشكل أكثر جلاءً حجم الاختلاف بين أميركا والاتحاد الأوروبي، وبخاصة في ملف التحوّل الديموقراطي في الشرق الأوسط. ويخطئ من يتوهّم أن أميركا تتصرّف بشكل مبدئي مثالي، وكل ما حدث، وهو مهم جدًا، أن الإدارة الأميركية الحالية ترى التحول الديموقراطي في عدة دول في الشرق الأوسط يخدم مصالح أميركا أكثر من التحالف مع نظم مستبدّة، والتلاقي بين «المصالح» و«القيم» في السياسة الخارجية الأميركية (ولو كان جزئيًا)، يسهم في اضطلاع أميركا بدور عالمي كبير يدعم الديموقراطية. ولحظات تاريخية مثل: انخراط أميركا في الحربين العالميتين، الأولى ثم الثانية، و«مشروع مارشال»، بالإضافة إلى الحماية الأميركية لكوريا الجنوبية وتايوان، والدعم الأميركي للتحوّل الديمقراطي في شرق أوروبا ... ... وغيرها، جميعها كانت منعطفاتٍ تاريخيةً أسهم في حدوثها تضاؤل حجم الفجوة بين «القيم» و«المصالح» في السياسة الخارجية الأميركية.

والمساومات العربية الأميركية التي كانت عملة قابلة للتداول قبل الربيع العربي فقد كثير منها «منفعته الحدّية» بناء على القانون الاقتصادي «تناقص المنفعة الحدّية». ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، وجدت عدة أنظمة عربية نفسها في مواجهة مع أميركا بسبب توهم أن مساوماتٍ ما يمكن أن تظلّ صالحة للاستخدام إلى ما لا نهاية، كمقايضة على الديموقراطية. وفي هذه الحفرة، سقط صدّام حسين حين ظنّ أن دوره في مواجهة الثورة الإيرانية «صكّ غفران» أبدي، يضمن له أن تتغاضى أميركا عن أي جريمةٍ يرتكبها، وكان هذا الوهم أحد أهم دوافعه غير المعلنة لغزو الكويت. وارتكب نظام الأسد الخطأ نفسه في الملف اللبناني، حين اعتبر أن دوره في حماية مسيحيي لبنان، وهو ما كرّره الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، قبل أيام، حرفيًا تقريبًا، يجعله مستحقًا لأن يتغاضى الغرب كله عن ابتلاعه لبنان، ... ... وهكذا. وفي هذا السياق، المساومة على دور ما في خدمة مصالح إسرائيل وأمنها، أو في تمرير مشروعات تسوية معينة، وكذلك في مكافحة الإرهاب، مساومات تكاد تكون قد فقدت «منفعتها الحدية»، في علاقة أميركا ببعض حلفائها في الشرق الأوسط، وبعضهم يبدي اهتمامًا بأمن إسرائيل أكثر من إدارة بايدن نفسها!

والموقف الداعي، بوضوح، إلى عودة المسار الانتقالي السوداني إلى ما كان عليه قبل الانقلاب درسٌ في التحليل السياسي، ودرسٌ في العلاقات الدولية. أما البيان الرباعي الإنغلوسكسوني/ الخليجي فهو صفعة لأكثر من طرف.

(كاتب مصري)

إثيوبيا... خيارات صفرية لنزاعات عرقية

محمود الريماوي

لا تنتهي الحروب العرقية إلا بالإبادة أو تفكك الدولة أو الانفصال، وهذه بعض الدروس «غير المستفادة» من نزاعات البلقان والسودان ودول أفريقية عديدة على مدى أكثر من نصف قرن مضى. وها هو تجدّد الحرب الداخلية في إثيوبيا على خلفية عرقية ينبئ أن هذا النزاع لن يصل إلى «مبتغاه» إلا بالمضي على طريق الإبادة الرهيبة أو الاعتراف بالحقّ في الانفصال، علماً أن هذا الحق منصوصٌ عليه في الدستور الإثيوبي. أما الحل على الطريقة السويسرية أو البلجيكية، فلا محلّ له في الأذهان، فما دامت المظالم العرقية مستقرّة في النفوس، ولا تجد علاجاً شافياً لها، وما دام السلاح متوفراً في الأيدي وفي المخازن، فإن الطريق إلى الحرب تظل مفتوحة، وتنادي المقاتلين إلى الجبهات.

وقد مرّت قبل أيام، مع مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، الذكرى الأولى لحرب الحكومة الاتحادية الإثيوبية على إقليم تيغراي في شمال البلاد، والتي أدّت آنذاك إلى السيطرة على عاصمة الإقليم ميكيلي، وتشتّت قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، مع عشرات آلاف من القتلى والجرحى، ونزوح أعداد مماثلة أخرى، بعضها إلى السودان، إضافة إلى استشراء المجاعة وسط المدنيين المنكوبين. ومع حلول هذه الذكرى كانت قوات الإقليم قد استجمعت شتاتها، وأعادت السيطرة على عاصمة الإقليم في يونيو/ حزيران الماضي، وأخذت بالاستيلاء التدريجي على مدن وبلدات إثيوبية. وفي أمرها هذا، متحالفة مع تنظيم مسلح آخر ينتمي لعرق الأورومو، مهدّدة بأن مصير رئيس الحكومة، أبي أحمد علي «محسوم»، وأن وصول القوات إلى العاصمة أديس أبابا «مسألة أسابيع». وكان أبي أحمد، خلال الشهور الخمسة الماضية مع انتكاسات جيشه، يبدي مواقف متصلبة تجاه مصر والسودان في مفاوضات سد النهضة، مع الاحتفال بالملء الثاني للسد، كما احتفل بالتمديد له في ولاية جديدة مدتها خمس سنوات، بعد انتخاباتٍ حقق فيها حزبه «الازدهار» فوزا «حاسما». وقد تم استثناء إقليم تيغراي من إجراء تلك الانتخابات، وكان في الأثناء قد أجرى انتخابات خاصة به، لم تعترف بها الحكومة المركزية.

تتجدّد هذه الحرب على خلفية مطالب عرقية تخصّ سكان الإقليم (5,6 ملايين نسمة من 108 ملايين نسمة). وعلى الرغم من ضآلة عدد سكان الإقليم، إلا أنهم يتمتعون بقيادة عسكرية مدربة تضم نحو ربع مليون جندي، وتتوفر على أسلحةٍ ومعدّاتٍ تمّت غنيمتها من الجيش الإثيوبي، ومن قواتٍ إرتيريةٍ شاركت في الحرب على الإقليم في مثل هذه الأيام من العام الماضي. وعلاوة على ذلك، لأبناء الإقليم حضور في الأجهزة العسكرية والأمنية الإثيوبية. وقد سعى أبي أحمد إلى إخراج قادتهم من الأجهزة تحت مسمّيات التطوير والتجديد. كما سعى إلى تصفية جبهة تحرير تيغراي، عبر الدعوة إلى صهر جميع التنظيمات في بوتقة واحدة، وهو ما فهمته الجبهة محاولة لتصفيتها. بل حكمت هذه العرقية البلاد حتى العام 2012 مع وفاة ميلس زيناوي الذي ينتسب لها، وترأس منظمتها العسكرية. ولا يتعلق الأمر بمحاصصةٍ عرقيةٍ مفترضةٍ فحسب، بل بأن جبهة تيغراي قد ساهمت مساهمة فعالة في إسقاط الحكم العسكري الذي كان يقوده مغنستو هيلا مريام «الاشتراكي» 18 عاما منذ 1974.

ولا يتوقف تعقيد الخريطة العرقية وموازين الحكم هنا، فعلى الرغم من أن أبي أحمد ينتمي لعرق الأورومو، وهي الإثنية الأكبر عدداً، وبنسبة تضاهي 36% من عدد السكان، إلا أنه يواجه مقاومةً من أبناء عرقيته هذه من خلال جبهة تحرير أورومو التي تنادي بانفصال مناطقها، وتحالفت مع جبهة تيغراي في الأسابيع الماضية، وتشاركا في القتال والتنسيق بينهما للسيطرة على مدن إثيوبية، وسيطرا بالفعل على عدد من المدن، واقتربا من العاصمة بمسافة تزيد قليلا عن 300 كيلومتر حتى إعداد هذا المقال. وبالنظر إلى توزّع أفراد الجيش الإثيوبي وقياداته على ولاءات عرقية مختلفة، فإنه يمكن تصوّر مدى التحدّي الذي يهدّد تماسك الدولة وقواتها المسلحة في الأشهر المقبلة، إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي يوقف النزاع.

> بلاد الحبشة، مع اقتراب نصف قرن من أفول إمبراطوريتها، باتت مهدّدة بأفول وحدة أقاليمها ومناطقها

لقد حاز أبي أحمد علي (46 عاما) جائزة نوبل للسلام، لقاء إنهائه الحرب مع إرتيريا في العام 2000، لكن الرجل الذي يوصف بأنه مزيج من الليبرالية والشعبوية لم يتوان عن شن حرب، في العام الماضي، على إقليم تيغراي، دارت داخل المدن وبين التجمعات السكانية، ولم يمنح فرصة كافيةً للتسويات والحلول السياسية، ولم يصغ لنداء السلام الذي تلهج به نفوس المدنيين. وقد فتح بذلك الأبواب على وسعها لحروبٍ متجدّدةٍ باتت تهدّد العاصمة وتماسك الدولة. أما جبهة تحرير تيغراي (نشأت في العام 1975)، فقد مزجت بين حروب التحرير الشعبية والتحرير العرقي وتغذية المشاعر الحربية إلى ما لا نهاية، والحلم بدولة مستقلة على أساس العرق وحده. وقد سبق لهذه الجبهة أن تعاونت مع إرتيريا قبل استقلال الأخيرة في العام 1991، وهذه حاليا تتحالف مع أديس أبابا ضد «شعب» تيغراي، وهذا هو الجار المستقبلي شبه الوحيد للإقليم إذا قيّض له الانفصال.

ومن المفارقات أن إثيوبيا هي الدولة الوحيدة في أفريقيا التي كان يترأسها إمبراطور (هيلا سلاسي). ومنذ سقوطه في 1974، تعاقبت على الحكم قوى عسكرية «ثورية ديمقراطية شعبية»، كانت تستظلّ بـ «الإمبراطورية» السوفياتية، وتتلقّى الدعم التسليحي والدبلوماسي منها. ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، طبع الاضطراب مسيرة الدولة الإثيوبية، وها هي بلاد الحبشة، مع اقتراب نصف قرن من أفول إمبراطوريتها، باتت مهدّدة بأفول وحدة أقاليمها ومناطقها واهتزاز وضعها الإقليمي في القارّة السمراء، وذلك مع الفشل المديد في بناء دولة شبه حديثة، تقوم على أساس المواطنة وعمومية القوانين وبناء جيش وطني مهني، يضع القوات المسلحة خارج التجاذبات السياسية الداخلية، مع الفشل في التنمية الداخلية، وفي دمج الهويات الفرعية بالهوية القومية، وفي إقامة علاقات حسن جوار مع دول مثل السودان ومصر.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير

أماني العلي

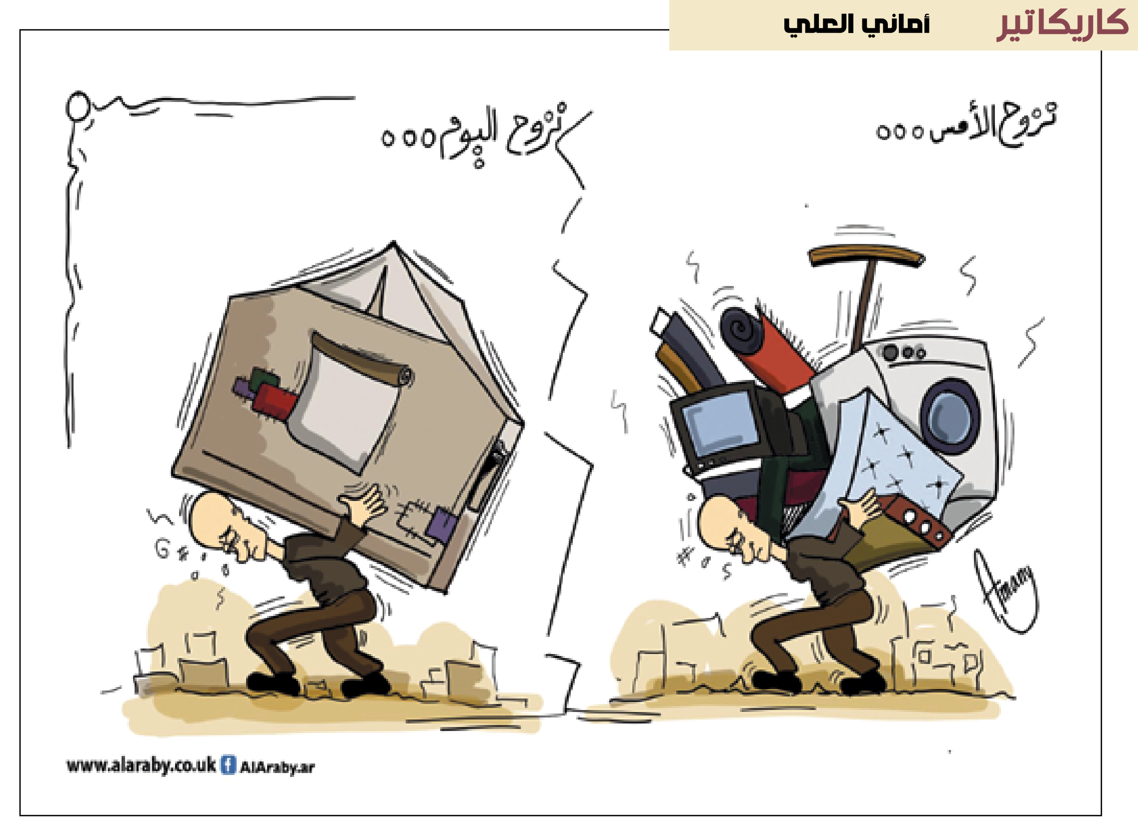

أي دور لإسرائيل اليوم في السودان؟

رندة حيدر

الطلب الذي وجهته إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى إسرائيل لمساعدتها، واستخدام علاقاتها الجيدة مع قائد الجيش السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، قائد الانقلاب العسكري أخيرا، لإقناعه بإعادة الحكومة المدنية إلى سدّة الحكم، أمر مثير للاستغراب، ويطرح علامات استفهام كبيرة بشأن قدرة الإدارة الأميركية الحالية على مواجهة أزمات المنطقة وإدارة ملفاتها الشائكة.

قد يكون تنديد الإدارة الأميركية بالانقلاب العسكري، وإعلانها وقف المساعدات المالية للسودان، نتيجة مواقف مبدئية لهذه الإدارة الديمقراطية ضد الانقلابات العسكرية إجمالاً، لكن هذا لا ينسينا أن الإدارة الأميركية الجمهورية في عهد الرئيس دونالد ترامب هي التي دفعت أربعة مليارات دولار للمجلس العسكري في السودان مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وإزالة السودان عن قائمة الدول الداعمة للإرهاب.

توجهت الإدارة الأميركية بطلب مماثل إلى مصر أيضاً، وهذا يبدو منطقياً، نظراً إلى علاقات الجوار بين البلدين. ولكن هل تملك إسرائيل قدرة على التأثير فعلاً في العسكر الذين يحكمون السودان اليوم؟ قبل كل شيء، إسرائيل هي من بين الدول التي لم تسارع إلى ادانة الانقلاب العسكري، مثل الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى، وهي تمارس سياسة التكتم الشديد بشأن أي تورّط لها فيه. ومع ذلك، يمكن التوقف أمام أمرين لافتين؛ الزيارة السرّية التي قام بها وفد عسكري سوداني إلى إسرائيل، برئاسة قائد قوات الدعم السريع، حميدتي، في العاشر من الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول)، برفقة مدير الصناعات الدفاعية، أي قبل أسبوعين من الانقلاب العسكري الذي قام به البرهان، وقيام وفد إسرائيلي، يضم ممثلين عن الموساد (المخابرات الخارجية)، بزيارة سرية إلى السودان بعد الانقلاب. وإن كان هذا لا يشكل دليلاً على تورّط إسرائيلي في التطورات التي استجدت أخيرا في السودان، فإنه على الأقل دليل على دور نشط تقوم به إسرائيل في هذا البلد العربي الأفريقي المهم.

ليس خافياً أن إطاحة البرهان الحكومة المدنية التي كان يرأسها عبد الله حمدوك في مصلحة إسرائيل، نظراً للاختلاف في وجهات النظر بين البرهان وحمدوك من مسألة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فبينما يؤيد البرهان توقيع اتفاقات التطبيع فوراً، كان حمدوك يرى أنه ليس من صلاحيات حكومة موقتة التوقيع على مثل هذه الاتفاقات، ويجب انتظار انتخاب حكومة جديدة في نهاية 2022 للموافقة على هذه الخطوة. ولكن عوامل عديدة أخرى تدفع المسؤولين الإسرائيليين إلى الحرص على علاقاتهم الجيدة مع العسكريين الذين يحكمون السودان اليوم، والتي تأتي بعد تاريخ طويل من العداء الشديد، فقد كان السودان، منذ إعلان استقلاله في 1956، من بين أكثر الدول العربية عداء لإسرائيل التي ردّت على ذلك بدعم استقلال جنوب السودان، وأقامت علاقات وثيقة عسكرية واستخباراتية مع جمهورية جنوب السودان. وخلال السنوات 2009-20015، أقام السودان علاقات وثيقة مع إيران، وتحوّل إلى ممر بحري لتهريب السلاح من إيران إلى حركة حماس، ما جعله هدفاً لضربات جوية إسرائيلية. لكن ذلك كله تبدّل في السنوات الأخيرة لحكم عمر البشير، ومع الانعطافة الجيوسياسية التي قام بها السودان، بتشجيع من السعودية، وانتقاله من التحالف مع المحور الإيراني إلى محور الدول السنية المعتدلة. في 2015، انضم السودان إلى قوات التحالف لقتال الحوثيين في اليمن. وفي 2016 قطع علاقاته بإيران. ترسخ هذا التحول السوداني بعد ثورة الجنرالات على البشير في 2019، وإعلانهم التحالف مع مصر والسعودية والإمارات التي ذكرت مصادر إسرائيلية أنها لعبت دوراً مهماً في اللقاء الذي جرى بين رئيس حكومة الاحتلال السابق بنيامين نتنياهو والبرهان في فبراير/ شباط 2020 في أوغندا. وقد أدّى هذا التقارب إلى إعلان السودان في أكتوبر/ تشرين الأول 2020 موافقته على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. لا يخفي الإسرائيليون وجود مصالح كثيرة لهم في السودان. هناك الأهمية الاستراتيجية لموقع السودان على البحر الأحمر وحاجة إسرائيل إلى السيطرة على طرق تهريب السلاح من إيران إلى «حماس» في غزة، وإلى الدفاع عن حرية ملاحة سفنها هناك. تضاف إلى ذلك الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يقدّمها السودان للشركات الإسرائيلية في مجالات المياه والطاقة والزراعة والتكنولوجيا. كما أن السودان يشكّل بالنسبة إلى إسرائيل نموذجاً فريداً للدول التي فكّت تحالفها مع إيران، وعملت على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وبهذا المعنى، هناك اختلاف في النظرة الإسرائيلية إلى التطبيع مع السودان عن النظرة إلى التطبيع مع دول الخليج، فدول الخليج تعتبر إيران تهديداً خطيراً على أمنها، بينما هذا ليس مطروحاً على السودان.

> السودان بالنسبة إلى إسرائيل نموذج فريد للدول التي فكّت تحالفها مع إيران

لهذا كله وغيره، ترغب إسرائيل في المحافظة على إنجازاتها في السودان، من خلال دعمها الخفي للبرهان والمجلس العسكري، ولو تعارض ذلك مع الموقف المعلن لحليفتها الولايات المتحدة، ولو جاء ذلك على حساب الشعب السوداني ونضاله من أجل الديمقراطية وقيام حكومة مدنية.

المفارقة أن البرهان، الذي سعى إلى التطبيع مع إسرائيل للتقرّب من الولايات المتحدة والحصول على دعمها، يجد نفسه اليوم في مواجهةٍ معها، بينما تحولت إسرائيل وسيطا بينه وبين الولايات المتحدة.

(كاتبة لبنانية)

حسن حنفي... جيل ما قبل الثورات الديمقراطية

عبدالله هداري

رحل قبل أيام عن ساحة الفكر العربي والإسلامي المفكر المصري، حسن حنفي (1935-2021)، والذي كان من أبرز وجوه مرحلة «المواقف من التراث» ومرحلة «سؤال النهوض العاثر». لذا، الكتابة عن الأسماء البحثية المنتمية لهذه المرحلة، أو تأبينها، مساهمة في التأريخ للأفكار، والنظر في أثرها داخل البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية في تلك المرحلة وما تلاها إلى حدود ما قبل ثورات الربيع الديمقراطي في 2011، إذ تمثل هذه الأخيرة بنية لمرحلة جديدة.

تتناول هذه المقالة شخص حسن حنفي عبر ثلاثة أسئلة: الأول، وهو ليس تكراراً، من يكون حنفي؟ وحسب خلاصات علم النفس المعرفي، وسوسيولوجيا المعرفة، الرجل ممثل مرحلة ذات عنوان كبير، هو «قوة الحضور الإيديولوجي»، سواء قومية أو يسارية أو إسلامية، ولم نقل ليبرالية، لكونها كانت تعيش خفوتا داخل الأوساط الثقافية والفكرية والسياسية، بعد أن غالبتها الفكرة اليسارية وفشل مشاريع الإصلاح الوطنية في مراحل ما بعد الاستقلال، من دون نفي الدور البارز لصعود الضباط الأحرار، والفكر الناصري العسكري.

وهو ممثل أيضا لمرحلة ما قبل الثورات الديمقراطية الحالية، ما يعني تشرّبه فكرة الفشل أمام قهر الأنظمة المستبدّة، والتسليم بسطوة التخلف وفكرة الانحدار الحضاري. ولذلك، الكتابة في مرحلتهم، على الرغم من حماسة أصحابها في بداياتهم، كانت أشبه بالتجديف داخل التيار وليس في مواجهته، وهذا ما جعلهم يعقدون بالغ العزم على فكرة «العلاقة بالتراث» و«العلاقة بالماضي» و«العلاقة بالإسلام»، في تأكيد على المشكل المرتبط عند نخبتنا بماضيها وبالتراث الحضاري الإسلامي في كل أبعاده.

والسؤال الثاني: ما الذي يعنيه أن نكتب عن حنفي؟ من الأجوبة الأولى عن هذا السؤال، أن ذلك يعني الكشف عن بنية الذات الثقافية العربية وأهم شواغلها، وما كانت تعتقده عوائق تمنعها من بلوغ أهدافها. إذن، نحن، باحتفائنا بمثقفينا البارزين، نكشف السرديات الثقافية والمعرفية والسياسية الكبرى التي أطّرت مخيالنا ووعينا الجمعي العَالِم. والجواب الثاني، وعينا بأن الحكم بالفشل أو النجاح عند هؤلاء إنما هو قيمة نسبية، ليست ذات حقيقة إطلاقية في نظرنا، فحتى لو كتب كثيرون ممن ينتمون لهذا الجيل مقرّين بفشلهم، فنحن نراه إنجازا منسجما مع بناهم الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية والتاريخية، فهم يمثلون محاولات «المفكّر» وجهوده في الخروج من الأزمة، ودوره الذي لم يأفل بعد في تحريك الفاعلين بشتّى أنواعهم. من دون أن ننفي عنهم صفة الفاعل السياسي باعتبار انخراطهم في أحزاب ومنظمات وحركات، بل كانوا فاعلين كبارا ومؤسّسين داخلها. وهي ميزةٌ أخرى ميّزت جيلهم. ومنه نفهم حيازة الكتابة الموجهة للفعل السياسي حصة مهمة من إنتاجاتهم وشواغلهم المعرفية.

ومنه نصنف ما أنجزه حنفي في هذه الخانة، سواء فكرة «علم الاستغراب» أو «حاجتنا للتراث»، أو «اليسار الإسلامي». ودليلنا على أن ما قدّمه الرجل إسهام في الزحزحة نحو الأفضل من وجهة نظره، الأثر الذي خلفته فكرة «اليسار الإسلامي» عبر توطينها فكرة تقبل التجديد والاستفادة من المختلف في بناء الذات، عند الجيل الشاب للنخبتين اليسارية والإسلامية، والذي كانت له امتدادات مباشرة في بلدان عربية عدة (تونس، مصر..) وغير مباشرة (المغرب..).

وإذا كنا قد جعلنا من الثورات الديمقراطية التي تمت أخيرا مرحلة نصنف، من خلالها، الفرق بين الجيلين، فإن حنفي، رحمه الله، منتم من دون شك إلى مرحلة سابقة عن الثورات، ولو أتيح له معايشتها مبكّرا، لاختلفت كتاباته جدا، وهي فكرةٌ قد نصفها بأنها تحصيل حاصل، من الناحية الشكلية، ولكن في العمق؛ الثورات الأخيرة تعني استبطان أفق غير أفق مرحلة الإيديولوجيات، وغياب تأثير التكنولوجيات الحديثة على المشهد العام، فأفق كاتب اليوم يغيب عنه شيء اسمه البقاء والاستمرار، ففكرة التغيير صارت مرتبطةً باللحظات وليس بالسنين، وهو ما كان مُفتقدا في جيل حنفي ومحمد عابد الجابري ونصر حامد أبو زيد وجورج طرابيشي وحسن الترابي وغيرهم... إلخ.

وحتى لا نظلم مفكرنا الراحل، نجدنا مدعوين إلى التفكير في بعضٍ من طروحه المبدعة، والتي تميزت بجرأة بالغة، ونجاعة كبيرة. ونقصد فكرة «اليسار الإسلامي»، والتي حاول فيها حسن حنفي تحييد عنصر الكراهية العمياء، ذات الجذر الإيديولوجي الماحق. ونحن نلحظ حاجتنا لها اليوم، أمام الكراهية البالغة التي تُبديها أنظمة كثيرة تجاه الإخوان المسلمين كفيروس قاتل، لا محيد عن فكرة تدميره ومحوه. وفي المقابل، الكراهية ذات اللبوس الديني لليساري التقدّمي، واعتباره مساهما أساسيا في ما آلت إليه أوضاع عالمنا العربي.

> الكتابة عن حنفي تعني الكشف عن بنية الذات الثقافية العربية وأهم شواغلها، وما كانت تعتقده عوائق تمنعها من بلوغ أهدافها

حنفي، بناء على تجربته، وما أدخلته جهوده الفكرية وجدّيته باحثا من تحوير على فكره، وما شهده كذلك من سجالٍ بين الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر والإخوان المسلمين، عنّت له فكرة التركيب بين ما يحتاجه كل طرفٍ من الآخر. وهي فكرة لا ننكر أثرها البعيد على الفكر، العربي والإسلامي، في علاقته بالتراث. ولن نقول نجاحها أو فشلها، ولكنها، دفعت كثيرين إلى التفكير بطرق مغايرة، وهذا هو المطلوب الذي رغب فيهً حنفي، وإنْ لم يكن راضيا عنه، ولكننا، نحن قرّاء ما كتبه، نلمس تأثيره بشكل جلي، إلى جانب رفقائه من أبناء تلك المرحلة الصعبة.

أما فكرة الاستغراب، فهي لا يمكنني أن أفهمها إلا باعتبارها دعوة إلى تحكيم الفكري والأكاديمي، فعلى الرغم من تصنيفنا حنفي ضمن جيل الإيديولوجية، فإنه كان يؤمن بالمحاولة في تحييدها أمام المعرفي، أو على الأقل المحاولة للسير في ذلك الطريق، وهو الذي تلمّس نجاح الاستشراق النسبي عبر الصرامة العلمية والبحثية التي طبعت إنتاجات أبرز أسمائه. والاستغراب، هنا، ليس ردّة فعل، كما يحسب باحثون عديدون، بل هو في نظر الكاتب تعامل مع التراث من الخارج، وانشغال مزدوج به، فهو بحث عن أجوبة لسؤال التراث، والدين، وسؤال النهضة العاثرة.

وتُختم المقالة هنا بأن الكتابة عن هذا الجيل مسألة لا غنى لنا عنها، لتحقيب أزمنتنا الفكرية، والتأريخ للأفكار داخل مجتمعاتنا، وفهم مسار العلاقة المركبة بين الفكري والاجتماعي والسياسي، وفهم علاقتنا بأنفسنا والتحوّلات التي طرأت عليها. ولذلك نحتاج دائما قراءة جديدة لفكر كل هؤلاء بناء على الانتماء لحقب لا تفصل الفكري عن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

(كاتب وأستاذ جامعي مغربي)

نسخة من دراسة لحسن حنفي وسط أنقاض مبنى مدمر بسبب غارة إسرائيلية على صور 26/ 7/ 2006 (فرانس برس)

دحلان في موسكو

معن البياري

أمّا وأن الأعمار بيد الله، وأننا نتمنّى للرئيس محمود عباس (85 عاما) طول العمر ودوام الصحة، فذلكما لا يعنيان استهجان التناسي الماثل في المشهد الفلسطيني الراهن، البليد والمتكلس، لمسألة مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، لو شاء ربّ البرية ما يشاء. سيما وأنه ما من أحد يأتي على قضية الانتخابات الرئاسية والتشريعية الموؤدتين بقرار من الرئيس عباس، وقد كان مقررا إجراؤهما الصيف الماضي، بالذريعة المفتعلة، عدم سماح الاحتلال الإسرائيلي بهما في القدس، ما يعني أننا بصدد الانتظار إلى ما شاء الله، لما يغشى المحتلين شيء من الشهامة فيأذنون بهذا. أما الذي يسّر المناسبة لأن تتذكّر هذه المساحة المعطاة لهذا التعليق، خلافة عباس، وهو الرئيس منذ 16 عاما، وكذا التنطيش الجاري للاستحقاق (؟) الانتخابي، فهو مباحثات وفدٍ مما يسمّي نفسه «التيار الإصلاحي في حركة فتح»، برئاسة المفصول من الحركة، محمد دحلان (60 عاما) في موسكو، مع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الثلاثاء الماضي، والتي جرت بدعوة رسمية من الأخير. وعلى ما «سرّب» دحلان، الذي حاكمته محكمة في رام الله في العام 2014 غيابيا، بتهم فساد، فإنه أبلغ مضيفه إنه بلغ الستين، ولا شيء يريده من السلطة الفلسطينية، والتي ليس فيها، للأسف، ما يغري للسعي الشخصي إليه، وقال «إنما أريد لشعبي أن يمتلك أداته السياسية، وأن يرمم كيانه الوطني». كما أن الوزير الروسي استمع من النائب دحلان (يحتفظ بعضويته في المجلس التشريعي الفلسطيني) إنه يسعده أن يجلس جانبا، وأن يحقق الطيف الفلسطيني وحدته على أسس ديمقراطية. وشدد، أيضا، على حرصه على استعادة الوحدة الفتحاوية، والوطنية الفلسطينية العامة.

والمؤكّد، بداهة، أن الكلام، أي كلام، ليس عليه جمرك، وما قاله الوزير والمسؤول الأمني الفلسطيني الأسبق في مبنى الخارجية الروسية قال مثله في غير مطرح، وفي وسعه أن يشيعه في أي وقت. أما أن يصدقه الفلسطينيون أولا يصدقوه فأمر آخر. ولكن المسألة هنا تتعلق بالقيادة الروسية، ما هو بالضبط غرضها من دعوة دحلان (ومعه اثنان من مجموعته) إلى موسكو، التي شهدت في يناير/ كانون الثاني الماضي، اجتماعا بين وفد سابق، برئاسة سمير مشهراوي، ومساعد وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، جاءت الأخبار في حينه، إن ذلك يتعلق بسبل استعادة الوحدة الفلسطينية، «في ضوء الاستعدادات للانتخابات الفلسطينية العامة»، والتي تم دفنها، وذاع في أوساط فلسطينية (ربما مغرضة أو غير مغرضة) إن الرئيس عباس أماتها بسبب ما زودته به تقارير عن عدد معتبر من المقاعد كانت ستحرزها قائمة محمد دحلان، ما كان سيحرجه كثيرا، وستكون أعطابه على حركة فتح كثيرة. والبادي أن موسكو التي تنفتح على سيف الإسلام القذافي في ليبيا (دعك من خليفة حفتر)، وقد تدعم ترشيحه للرئاسة في بلده، تنفتح كثيرا على دحلان الذي خصّته بدعوة، في العام 2015، للمشاركة في احتفال الكرملين بذكرى إنشاء اليونسكو (!)، وقد تفعلها وتطرح ورقته رئيسا إذا ما بوغت الجميع بالطارئ الفلسطيني إياه، ولو من باب التجريب وتحسس الحال وجس النبض، وربما وجدَ أمرٌ كهذا بعض هوى عند أجنحة ومجاميع فلسطينية هنا وهناك، سيما وأن خطوطا مفتوحة بين الدحلانيين وحركة حماس، وقد عاد كثيرون منهم في العامين الماضيين إلى قطاع غزة بإذن وسماح من الحركة صاحبة القرار هناك. وإذ جرى الإعلان في رام الله، يوم محادثات لافروف دحلان الأسبوع الماضي، أن الرئيس محمود عباس سيزور موسكو قريبا، تلبية لدعوة روسية، فإن هذا يؤشّر إلى أن تلك المحادثات، الموصولة بسوابق مثيلة، تفصيل في مشهد فلسطيني ركيك، يتسيد فيه الفراغ، ولا يشغل بال أحد أن يشغل هذا الفراغ المهمل، ويجد فيه الروس مساحة للعب والتجريب والمناكفة وإطلاق البالونات التي لا يحفل بها أحد، وإخراج الأرانب من صناديق الساحر التي لا يكترث بها فلسطيني في رام الله ولا موظف ضئيل الاعتبار في الخارجية الأميركية في واشنطن.. لا تخرج صورة لافروف مع دحلان وسمير مشهراوي وجعفر هديب عن كونها تفصيلا ثانويا في خريطة فلسطينية شائهة، متروكة لمن أراد أن يسرّي عن نفسه بأي كلام، من قبيل إنها (الصورة) رسالة تحذير إلى الرئاسة الفلسطينية.. هل هي كذلك حقا؟ سقى الله تلك الأيام التي كان جورج حبش يستضاف في موسكو مدعوا أياما قبل زيارة ياسر عرفات إليها بلا دعوة.

لبنان المنبثق من الخيال

بيار عقيقي

إذا قُيّض لشخص الجلوس من علٍ ومشاهدة لبنان، فلن يتمكّن من ملاحقة كل تفصيل فيه جرّاء تسارع الأحداث المتشابكة عمودياً وأفقياً وتناسلها في كل جيل، غير أن في وسعه التركيز على جزئية محدّدة: الفن اللبناني الوطني الذي كرّس وهماً، تتضح هشاشته أكثر فأكثر مع مرور الزمن. قف لحظة، واصغ إلى وديع الصافي يغني «سيّجنا لبنان وعلّينا سياجو، وهالبيت العمران مشعشع بسراجو»، ثم انظر إلى السياج غير المرئي، ومئات آلاف المنازل المظلمة، لن تشهد على تناقض صوريّ فحسب، بل على تباعد خطّين لن يلتقيا أبداً: لبنان الأغنية الوهمية ولبنان الحقيقة الدامسة.

حاول أن تستمع إلى زكي ناصيف «راجع راجع يتعمّر راجع لبنان، راجع متحلّي وأخضر أكتر ما كان»، حينها ستكون شاهداً على كيفية صناعة أسطورة، ونقلها إلى أجيالٍ مستقبلية، إن وُلدت في هذه البلاد. لن يكون الأمر شبيهاً بالأساطير النوردية في النرويج والسويد وآيسلندا وفنلندا والدنمارك، بل سيكون مؤلماً بشدّة، لأن البلاد الاسكندنافية تصالحت مع ذواتها، فيما أنت لا تزال تبحث عن نفسك غير المطمئنة في عالمٍ تجاوز حدّ الواقعية.

انصت قليلاً لفيروز، تاج الأغنية الأزلية «سألوني شو صاير ببلد العيد، مزروعة عالداير نار وبواريد، قلتلن بلدنا عم يخلق جديد، لبنان الكرامة والشعب العنيد». هنا لا بد أن يتوقف معك التاريخ، في محطّات أشبه بدياجير حالكة لم تستولد فجراً ترقص في أطيافه شمسٌ تولد من خلف الجبال. محطّات حروب وعنف وقتل ودمار، تليها مراحل تدعى «إعادة إعمار»، لكنها حقبات ينقل فيها أبطال الحرب طقوسها إلى قلب سلام، يتمنّاه كثر لو لم يخلق، لكونه مستوى جديدا من الحرب، بسبب الفساد وغياب تطبيق القوانين وانعدام مفهوم المحاسبة.

تحاول تغيير النمط الموسيقي إلى الزجل اللبناني الذي ذاع صيته في عقود ما قبل الحرب (1975 . 1990)، الذي دار في أكثره حول لبنان وطبيعته وناسه ومفهوم «الوداعة الهادئة»، وفي الوقت عينه قارنه بما حصل في مرحلة ما بين استقلال 1943 وعشية الحرب في 1975، من تدفق الأموال وغسلها وقيام أنشطة تهريب للمخدرات لأسباب عدة، غير مبنيةٍ سوى على «السرّية المصرفية»، لا على ركائز اقتصاد لبناني متطوّر. صدقاً، لن تتمكّن من متابعة القصائد والموشّحات وكل صنوف الشِعر، بل ستتململ في قالبٍ من المشاعر التي لا يُمكن وصفها ولا تحديد ماهيّتها، وقد يكون مصطلح «الاستغراب» الأقرب إليها، لكنه لن يصيبها بدقّة. عدّل في جلستك، واسمع نشيداً وطنياً صادحاً، صحيحٌ أنه مستنسخٌ من نشيد جمهورية الريف في المغرب في عشرينيات القرن الماضي. لكن لا عليك، اسمعه، خصوصاً لازمته «كلنا للوطن، للعلى للعلم». الضحكة ستزيّن وجهك، وستعتقد أنك أمام حكاية كوميدية. لم يكتب التاريخ يوماً أن اللبنانيين اتّحدوا في سبيل أمر ما، حتى في مباراة رياضية، لا بل أن النشيد وعلم البلاد وتاريخها دائماً ما تكون موضع نقاش، ينطلق فيه كل فردٍ من خلفية طائفية - مناطقية، في غياب أي كتاب تاريخ واحد أو كتاب تربية مدنية موحّد.

الآن، لم يعد عليك الاستماع لشيء، فضوضاء الخيال- وزحمة الأوهام- لن تجعلك تستمتع بما تبقى، كاستمتاعك في مسلسل «غايم أوف ثرونز» مثلاً، بل ستشعر كأي فردٍ لا يزال يفكّر بعقله، لا بغريزته، بأن التمعّن في تناقضات الأغاني الوطنية اللبنانية مع الواقع المتردّي، سيصيب المستمع بالكآبة. ويحسّ بأن كثافة التناقضات لم تخلق وهماً فحسب، ولا صاغت أسطورة على درب الخلود، بل قتلت كل ما في الدنيا من تفكيرٍ منطقي، وجعلت من لبنان وطناً لن تنفع معه ملايين الجلسات من العلاج النفسي، ووضعته على فوّهة حقيقة واحدة: كنت وطناً منبثقاً من خيال، يستحيل أن تصبح حقيقة. وكل مولودٍ من خيالٍ سيعود إلى الخيال.

عن المشاريع المصرية لإعادة الإعمار في غزّة

ماجد عزام

عرضت وزارة الأشغال العامة والإسكان في قطاع غزّة تفاصيل مهمة وجديدة عن المشاريع المصرية لإعادة الإعمار، تنفيذاً لمنحة الرئيس عبد الفتاح السيسي التي أعلنها في أثناء الحرب العدوانية الإسرائيلية في مايو/ أيار الماضي، والمقدّرة بنصف مليار دولار. وتضمّنت بناء وحداتٍ سكنية في مناطق مختلفة وجسر في منطقة الشجاعية، إضافة إلى تطوير شارع الرشيد الساحلي في غزة.

قال وكيل الوزارة ناجي سرحان، لصحيفة فلسطين المحلية، في 23 من الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول)، إن اللجنة المصرية لإعادة الإعمار بصدد افتتاح مكتب رسمي لها في غزة لمباشرة تلك المشاريع، متوقعاً الانتهاء من المرحلة الأولى منها خلال ستة شهور، وكاشفاً عن طرح وزارته مناقصاتٍ أمام الشركات الفلسطينية للتنفيذ الفعلي للمشاريع المصرية، وسيجري الإعلان عن إرساء تلك المناقصات أوائل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. وقد بدت التفاصيل التي عرضها المسؤول الفلسطيني عن المشاريع المصرية لافتة جداً، شكلاً ومضموناً. وقبل تقديم قراءة جغرافية، أو للدقة جغرافية سياسية أمنية لها، لا بد من إلقاء نظرة على الدور والحضور المصريين المتجدّدين فلسطينياً، بما في ذلك الانخراط الجدّي في إعادة الإعمار في غزّة.

بعد توقف أو جمود لسنوات (2013 – 2017)، ثم (2019 – 2020)، استأنفت القاهرة حضورها الفلسطيني خلال حرب غزة (مايو/ أيار 2021)، انطلاقاً من رغبتها في التقرّب إلى أميركا وإدارتها الديمقراطية الجديدة، إثر رحيل إدارة دونالد ترامب الذي اعتبر عبد الفتاح السيسي ديكتاتوره المفضّل، عبر تخفيف عبء القضية الفلسطينية أو إحراجها عن الإدارة المستنزفة والمرهقة والمنكفئة عن المنطقة وأزماتها. وبناء على تلزيم واضح منها للنظام المصري، أعلنه وزير الخارجية أنتوني بلينكن (موقع أكسيوس) في أثناء عودته من جولته الإقليمية في أعقاب الحرب، والتي هدفت أساساً إلى ترتيب الظروف المناسبة لمنع اندلاعها من جديد.

وقد تضمّنت خريطة الطريق الأميركية وساطة مصرية بين إسرائيل وحماس لتثبيت التهدئة وفتح المعابر لإدخال الإغاثات والمساعدات الإنسانية العاجلة، بما في ذلك معبر رفح طبعاً، ومن ثم الشروع في عملية إعادة الإعمار ومفاوضات صفقة تبادل أسرى، وصولاً إلى تهدئة دائمة في غزة. تم تحديث الخريطة في الأسابيع الأخيرة، لتشمل إعادة فتح ملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس بوساطة مصرية لتحقيق الأهداف نفسها، المتمثلة باستمرار التهدئة ومنع انفجار الأوضاع الفلسطينية من جديد في وجه الاحتلال الإسرائيلي وأميركا ونظام السيسي نفسه. وقد انطلقت القاهرة لتنفيذ الخريطة الأميركية المتوافقة أصلاً مع مصالحها، وسعت إلى تأكيد حضورها السياسي، وحتى فرض وصايتها التامة في غزة، مع الانتباه إلى أن المنحة المالية التي أعلنها الرئيس السيسي والمقدّرة بنصف مليار دولار ستتم بتمويل إماراتي، واستحواذ تام من شركات التجارة والنقل والمقاولات المصرية على عملية إعادة الإعمار برمتها. وحتى لو لم تغطّ الإمارات منحة السيسي، فيمكن توفيرها أصلاً من أرباح البضائع والمستلزمات المصرية التي يتم إرسالها الآن إلى غزة عبر معبر رفح وبوابة صلاح الدين بدون دفع ضرائب وجمارك للسلطة الفلسطينية في رام الله، وتتولّى توريدها ونقلها إلى غزة شركاتٌ تابعةٌ للجيش لتثبيت التهدئة ومنع التصعيد وانفجار الأوضاع. وفي السياق طبعاً، تثبيت الحضور أو الوصاية المصرية الكاملة في غزة.

بناء عليه، لم يكن غريباً أبداً أن يتم تشكيل اللجنة المصرية لإعادة الإعمار برئاسة نائب مدير المخابرات، الجنرال ناصر فهمي، في تعبير عن عسكرة النظام، كما عسكرة مشاريع إعادة الإعمار بالمعنى الدقيق والكامل للمصطلح. وهذا ينقلنا مباشرة إلى تفاصيل المشاريع التي أعلنها وكيل وزارة الإسكان الفلسطينية، والمتضمنة إنشاء وحدات سكنية، اسمها مجازاً «مدينة العاشر من رمضان» في ثلاث مناطق مختلفة في القطاع، مع تشييد جسر في حي الشجاعية وتطوير شارع الرشيد الساحلي، وهي مشاريع مختارة بعناية وفق رؤية عسكرية أمنية أساساً.

وصف الوحدات أو الأحياء بالمدينة السكنية مبالغ فيه جداً، فالحديث هو عن ثماني بنايات أو أبراج من خمسة طوابق في كل حي، تحتوي على 300 إلى 500 وحدة سكنية وبمجموع ألف وحدة تقريباً في الأحياء الثلاثة، وهذا ما لا يمكن إطلاق تسمية مدينة سكنية عليه مطلقا. أما المناطق التي تم اختيارها لبناء الوحدات السكنية فهي بيت لاهيا (شمال قطاع غزة)، والزهراء في الوسط، وغرب جباليا أو ما تعرف بمنطقة المحاربين القدماء، وهي مجاورة وقريبة من الأراضي المحتلة عام 1948، وكانت قد شهدت صدامات واشتباكات عديدة منذ إعادة الانتشار الإسرائيلية في محيط غزة. وهذا يعني أن مصر تسعى إلى إقامة ما يمكن تسميتها مناطق تماسّ أو خطوط عازلة بشرية بين المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال لمنع أي اصطدام أو تصعيد بينها، ولفرض التهدئة حتى لو كان ذلك في حكم الأمر الواقع.

لافتٌ جداً أيضاً اختيار إقامة جسر في منطقة الشجاعية ليربط شمال شارع طريق صلاح الدين بجنوبه، علماً أن «الشجاعية» أيضاً واحدة من مراكز المقاومة الرئيسة، وتم فيها أسر الجندي الإسرائيلي شاؤول أرون، في أثناء حرب 2014، وصلاح الدين هو الطريق أو المحور الرئيس في قطاع غزة، والواصل بين شمال القطاع وجنوبه، ما يراكم بالتاكيد صعوباتٍ ميدانية وواقعية أمام أي احتمال للتصعيد وانفجار الأوضاع في المنطقة وغزّة بشكل عام. وستبني الجسر شركة مصرية تابعة للجيش، كون الشركات الفلسطينية لا تملك الخبرات اللازمة لذلك. وهنا فقط يمكن تخيل ما الذي سيتم زرعه من مجسّات وأجهزة لمراقبة (ورصد) ما يجري في المنطقة وغزة بشكل عام. وقد بدا لافتاً جداً كذلك اختيار تعمير شارع الرشيد الساحلي ضمن المشاريع المصرية، وهو من مناطق الانتشار البحري للمقاومة لحماية الساحل الغزاوي، كونه مسارا محتملا لتوغل الوحدات البحرية الإسرائيلية، ما يعني أيضاً نزع فتيل الاصطدام وتقليل احتمال الاشتباك في منطقة حيوية أخرى في غزة.

وقال ناجي سرحان، في حديثه لصحيفة فلسطين، إن وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية قدّمت كل الإحداثيات والتفاصيل الهندسية اللوجستية إلى اللجنة المصرية المعنية بإعادة الإعمار، وهي عسكرية وأمنية أساساً، كما ورد أعلاه، بينما أعلنت الوزارة نفسها رسمياً، في 31 أكتوبر/ تشرين الأول، عن تسليم الأراضي بشكل فعلي للجنة المصرية. ويثير الانتباه أيضاً، وحتى الاستغراب، أنه لا نية لإقامة مشاريع في جنوب قطاع غزة في مدينتي رفح وخان يونس، وهما الأقرب جغرافياً إلى مصر، ويفترض أن تنالا حصتهما ونصيبهما من إعادة الإعمار. ويعتقد الكاتب هنا أن السبب، إضافة إلى أن شمال غزّة ووسطها باتا منطقتي التماس الرئيسيتن بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، يكمن في أن هذه المنطقة الحدودية مراقبة جيداً من الجيش المصري، وثمّة توافق مع حركة حماس لتأمينها ضمن تفاهم تحسين العلاقات، إضافة إلى إقامة الجيش المصري منطقة عازلة بمحاذاتها داخل شبه جزيرة سيناء تتسع يوماً بعد يوم، بحيث تجاوزت مدينة رفح المصرية إلى مدينتي الشيخ زويد والعريش اللتين تحوّلتا إلى جيوب محاصرة ومعزولة عن غزّة بشرياً وجغرافياً.

> تضمنت خريطة الطريق الأميركية وساطة مصرية بين إسرائيل وحماس لتثبيت التهدئة وفتح المعابر لإدخال الإغاثات والمساعدات الإنسانية العاجلة

> لسنا بصدد إعادة إعمار جدّية وواسعة لغزّة، يفترض أن تتضمّن مشاريع ضخمة وعملاقة

> مع عدم التقليل من أهمية المشاريع المصرية، إلا أنها صغيرة ومحدودة، ولا تكلّف نصف مليار دولار

أخيراً، وباختصار، ومع عدم التقليل من أهمية المشاريع المصرية السابقة، إلا أنها تبقى صغيرة ومحدودة، ولا تكلّف نصف مليار دولار. وبالتأكيد، لسنا بصدد إعادة إعمار جدّية وواسعة لغزّة، يفترض أن تتضمّن مشاريع ضخمة وعملاقة لتحديث البنى التحتية المنهارة، وتحسين شبكات المياه والكهرباء والمواصلات، وإقامة مناطق صناعية وتجارية حرّة، وبالطبع تنفيذ مشروعي المطار والميناء. وقبل ذلك وبعده، رفع الحصار الإسرائيلي نهائياً عن غزّة وإعادة الحياة إليها بمختلف جوانبها، بما في ذلك تواصلها مع الضفة الغربية والعالم الخارجي. ما نحن بصدده ليس سوى مسكّنات إعمارية لتحقيق الأهداف الرئيسية لخريطة الطريق الأميركية عبر فرض وصاية مصرية سياسية وأمنية، وحتى اقتصادية، على غزّة مع فوائد مضاعفة للنظام الذي سيحتكر السوق الغزّية، وتحديداً مواد البناء المختلفة ومستلزماته. وكما تكتب الصحافة الإسرائيلية دائماً، من الصعب تصوّر حدوث تصعيد كبير أو اندلاع معركة جديدة بوجود الآليات والجرّافات والشاحنات ومكتب اللجنة المصرية لإعادة الإعمار في غزّة.

(كاتب فلسطيني)

بيلاروسيا... منفذ المهاجرين الخطر إلى أوروبا

مدى الفاتح

انتشرت في تركيا وفي عدة دول عربية، أخيرا، عروض السفر والسياحة الخاصة ببيلاروسيا، حيث تعرض وكالات خدمات كثيرة تقديم التأشيرة وحجوزات السفر والفندق وفق ميزانية لا تتجاوز ألفي دولار. ولأول وهلة، يبدو الأمر عاديًا، فالسياح يدفعون مقابل الخدمة كما يفعلون حين يتوجهون إلى أي بلد آخر. الأمر الوحيد المستغرب تحوّل بيلاروسيا، بشكل مفاجئ، إلى وجهة سياحية مفضلة للأفراد والعائلات العربية. وبقليل من البحث، يمكن الحصول على إجابة، أن بيلاروسيا، البلد الأوروبي لكن غير المنضم للاتحاد الأوروبي، أصبحت منفذاً مهماً للمهاجرين غير الشرعيين.

ما حدث أن بيلاروسيا تخضع منذ عدة أشهر لعقوبات قاسية من الاتحاد الأوروبي، بسبب اتهامات لحكومة الرئيس لوكاشينكو بالفساد وقمع المعارضة. والأخير ينظر إلى كل تعليق أوروبي على أداء حكومته تدخلا في شؤون بلاده الداخلية. وكان أحد ردود الفعل البيلاروسية على القرارات الأوروبية التهديد بفتح الحدود للمهاجرين. ويبدو أن حكومة لوكاشينكو كانت جادّة في تهديدها، حيث تم تسجيل تدفق الآلاف عبر الحدود المشتركة مع ليتوانيا في أشهر معدودة.

لم يكن هناك ما يمكن فعله في مواجهة بيلاروسيا سوى التعبير عن الانزعاج والدعوة إلى أن تتعامل بمسؤولية، فالبلد يخضع بالفعل للعقوبات التي تعقّد استمتاعه بالجوار الأوروبي. بيلاروسيا تبدو مدعومة بشكل واضح من روسيا التي تستفيد من ولاء الرئيس الذي لم تعد بلاده تمتلك منافذ كثيرة للتنفس الاقتصادي. ما إن انتبه اللاجئون والمحبطون الذين تقطعت بهم السبل إلى كل هذه التغييرات في خريطة التعامل مع العابرين، حتى سارعوا إلى اتخاذ بيلاروسيا طريقاً سهلاً للوصول إلى دول أوروبا الأغنى. ساهم هذا في ازدهار أسواق التعاقدات السياحية التي تقود إلى العاصمة مينسك بشكل شرعي، لكنه ساهم أيضاً في ازدهار أعمال التهريب، والاتجار بالبشر عبر وسطاء يتّخذون مظهر المساعد في العبور إلى الشقّ الأوروبي.

وواقعا، ليس الأمر بالسهولة التي يبدو عليها، فمجرد الوصول إلى بيلاروسيا لا يعني أنك قد وصلت إلى فرنسا أو ألمانيا أو السويد، كما يصوّر مروّجون كثيرون. يجب الأخذ في الاعتبار أن الاتحاد الأوروبي، وإن لا يملك وسائل ضغط مناسبة لاستخدامها ضد مينسك في الوقت الحالي، بسبب التوتر في العلاقات، إلا أنه يملك هذه الوسائل في مواجهة دول أخرى مجاورة، لا بد للمتسلل من أن يمر بها كليتوانيا وبولندا.

الأمر لا يتعلق فقط بضغوط الأوروبيين، فيجب أن يوضع في الاعتبار أن هاتين الدولتين، لسوء الحظ، لا يمكن تصنيفهما من بين الدول المرحّبة باللاجئين أو المهاجرين. هذا يعني أنه، ومهما كانت موجهات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الواصلين متشدّدة، فإن الإجراءات الليتوانية والبولندية سوف تكون أكثر تشدّداً.

بالنظر إلى قرار البرلمان البولندي، قبل نحو أسبوعين، والذي يشرعن التعامل القاسي مع اللاجئين، من قبيل قطع الطريق عليهم وإعادة الواصلين منهم بشكل غير شرعي إلى بيلاروسيا، يمكن للمرء أن يدرك أن الأمر ليس مزحة، فإذا كان هناك ضوء أخضر من الجانب البيلاروسي على طريقة «دعه يمرّ»، فإن هناك ضوءاً آخر للجهات الأمنية والحدودية البولندية بالتعامل وفق ما تراه مناسبًا، بحيث تتحوّل تجربة المرور عبر الحدود الوعرة إلى تجربةٍ عالية التكلفة لكل مغامر. وبالإضافة إلى هذا، هناك نقطة أخرى يجدر وضعها في الاعتبار، قبل أن يخوض المرء غمار هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر، فالواقع الجيوبوليتيكي الذي أنتج ما يطلق عليها المهرّبون اسم «منافذ جديدة» للعبور قابل للتغيير بين ليلة وضحاها، فعلى الرغم من أننا لا نملك أدلة، إلا أنه من غير المتوقع أن أبواب الحوار البيلاروسي الأوروبي قد أغلقت إلى الأبد. هذا يجعلنا لا نستبعد الوصول إلى اتفاق، ولو جزئيا، يكون ضحيته مهاجرون عالقون.

من الناحية الرسمية، وحتى في الوضع الحالي، ليست سياسة «دعه يمر» هذه موجودة. هذا يجعل الأمر معتمداً على مزاج الموظفين وحظ المغامر الذي قد لا يترك ليمرّ ببساطة كما هو متوقع. وفي الحقيقة، يجب أن يكون حظك بالفعل جيدًا، لتستطيع أن تعبر هذه الحدود الشائكة التي يتمركز حولها آلاف من الجنود والمحاطة بنقاط المراقبة.

ما يحدُث أن كثيرين يتم إرجاعهم إلى داخل الحدود البيلاروسية التي ترفض استقبالهم، ليظلّوا في بقاع برزخية أحياناً أياما وأسابيع في مواجهة الطبيعة، وفي ظروف بيئية صعبة قد تودي بحياتهم.

طريقة التعامل الأوروبي في بولندا وغيرها عبر الطرد والإرجاع القسري تتناقض مع معايير حقوق الإنسان، ومع الالتزامات الدولية الخاصة بتوفير الحماية للاجئين، فبحسب منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الحقوقية، على هذه الدول استقبال هؤلاء اللاجئين، أقله حتى تتم دراسة حالاتهم والتأكد من أسباب قدومهم، لأن منهم كثيرين من القادمين من مناطق الحروب أو ممن يحتاجون بالفعل الحماية الإنسانية.

يمكننا أن نتفهم الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا حالياً، وفاقم من آثارها وباء كورونا، كما يمكننا أن نستوعب القلق من تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية، لكن ذلك كله لا يبرّر التعامل الفظ مع اللاجئين، وغلق الأبواب الصارم أمام شرائح ضعيفة تضم نساءً وأطفالا ومرضى.

تأتي هذه التطورات في وقتٍ يعيش فيه الاتحاد الأوروبي تحدّيات كبيرة، لا تمثل الأزمة البيلاروسية إلا أحد مظاهرها، فقد وجهت إلى الاتحاد ضربة كبيرة بخروج بريطانيا منه إثر تشكيك الغالبية من الناخبين هناك في جدواه وفائدته بالنسبة لبلادهم، وما تزال دولٌ كثيرة تشكّك فيما إذا ما كان بقاؤها ضمن الاتحاد جيداً لها.

جديد هذه التحدّيات ما أعلنته بولندا الأسبوع قبل الماضي، حيث توافقت الحكومة هناك على رفض المبدأ أن قوانين الاتحاد يجب أن تهيمن على القوانين الوطنية. بالنسبة لدول أوروبا الغربية، كان هذا الإعلان غير مقبول، فبحسب الدول الأكثر تأثيرًا، كفرنسا وألمانيا، فإن رابطة الاتحاد ليست قائمة طعام يخيّر فيها المرء بين أصناف كثيرة، وإنما هي ميثاق واجب الاتباع بكل ما فيه. وبعد إعلان بولندا، سارعت المجر للوقوف في صفها إزاء الحملة التي استهدفتها، وبدت أقرب إلى المساومة والتهديد بإلغاء الشراكات الاقتصادية في حال الإصرار على هذا الموقف. وقد عبّر الرئيس المجري، يانوش أدير، خلال القمة التي انعقدت في بروكسل، عن قناعته بالموقف البولندي، معتبراً أن من حق الدول الاحتفاظ بسياداتها الوطنية، ورفض كل ما تراه يضرّ بمصلحتها من أي ناحية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية كانت.

بالعودة إلى موضوع المهاجرين، الحلقة الأضعف في كل هذه القصة، تبدو الصورة كأن أوروبا الغربية تضغط على دول شرقية، مثل بولندا، من أجل أن تفعل ما في وسعها لإيقاف تدفق اللاجئين، ومنعهم من الوصول إلى دول العمق. تغلق الدول الشرقية حدودها مع دول الإطار الخارجي للاتحاد الأوروبي، ليس لمجرّد الاستجابة لطلب الاتحاد، وإنما لتماشي ذلك مع سياساتها اليمينية. من جهة أخرى، تستخدم دولٌ مغضوبٌ عليها كبيلاروسيا اللاجئين سلاحا للضغط على الاتحاد الذي يحاربها اقتصادياً.

> يعيش الاتحاد الأوروبي تحدّيات كبيرة، لا تمثل الأزمة البيلاروسية إلا أحد مظاهرها

> الواقع الجيوبوليتيكي الذي أنتج ما يطلق عليها المهرّبون اسم «منافذ جديدة» للعبور قابل للتغيير بين ليلة وضحاها

> تخضع بيلاروسيا منذ أشهر لعقوبات قاسية من الاتحاد الأوروبي، بسبب اتهامات لحكومة الرئيس لوكاشينكو بالفساد وقمع المعارضة

(كاتب سوداني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads